

الجواب الأول (03 ن):

حسب رأيي ، أصف أفضل تشريع وضعي (وضعه الإنسان) في العالم بأنه يراعي ظروف وخصوصيات البلد وسكانه ، ومتفتح على التقنيات والتكنولوجيا ، ويكون متوازن بين العقوبات والتحفيزات ، ويختلف حسب المناطق ، وحسب الأزمنة (يستجيب للتطورات والتحوليات المختلفة)، ويكون الساهرين على إعدادة يمثلون نخبة المجال الذي ينتمي إليه التشريع، و أن تكون الهيئة التنفيذية والقضائية مستقلة وتعمل من أجل تحقيق العدالة والنظام.

الجواب الثاني (03 ن):

حسب رأيي، مصدر التشريع الجزائري فرنسي الأصل على الرغم من مرور أكثر من ست عقود على الاستقلال لأنه كما قال ابن خلدون : ((المغلوب مولع باتباع الغالب))، ولأن القائمين على السلطة التشريعية ليسوا من النخبة (يملكون المال والجاه وليس لمعظمهم مستوى علمي أو ثقافي)، وليس لديهم أي اهتمام لتحسين الظروف والأحوال ، سوى الجري وراء جمع المال و الارتقاء في المناسب .

يمكننا تحقيق تشريعات خاصة بنا، و الاستغناء عن التشريعات الفرنسية و فك الارتباط بالتشريعات الفرنسية من خلال تشجيع النخبة أو فسح المجال لها (بالانتخاب النزيه) للانضمام إلى ميدان التشريع من أجل الارتقاء به وتحسينه ، والانفتاح على التشريعات الأجنبية مع مراعاة الظروف المحلية للبلد وسكانه ، و تشجيع الملتقيات والندوات و الورشات من أجل تبادل الأفكار ووجهات النظر حول ميدان معين ، الاستفادة من الشريعة الإسلامية ، ومن العادات والتقاليد المقبولة المحلية...

الجواب الثالث (03 ن):

تختلف الرسوم على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني بين التي تقع في البلديات وبين التي تقع بمقر الدوائر ، وكذا التي تقع في ولايات الجزائر وقسنطينة ووهران ، وبين باقي الولايات بسبب الأهمية و التردد البشري عليها.

هل يعد ذلك ظلما ؟ قد يكون كذلك .

لأن ولايات جديدة مثل سطيف وباتنة ورقلة و بجاية قد برزت ، ويحتاج ربما إلى تحديث للولايات ، وحتى تقسيم جديد للبلديات ، وكذا إعادة النظر في قيمة الرسوم.

الجواب الرابع (03 ن):

تختلف مساحة الارتفاق (المساحة الأمنية) حسب درجة الخطر، فكلما كان الخطر كبيرا زادت مسافة الأمان والعكس.

الحل في حالة عدم وجود مساحة الأمان أو عدم كفايتها في إزالة الخطر أو فرض شروط خاصة لبقائه وإلا نقله لمناطق أخرى.

الجواب الخامس (05 ن)

الخصوصية عكس العمومية ، وتعني التفرد والتميز ، كمثال على ذلك أن الملابس في المجتمعات الإسلامية سواء للمرأة والرجل تختلف عن غيرها في البلدان الغربية ، ولها شروطها ، وكذلك الحال بالنسبة للطعام والشراب ، فلا يمكن للمسلم أن يتناول لحم الخنزير أو يشرب الخمر ، و أيضا بالنسبة للسفر والتنزه فله شروطه للمرأة وللرجل.

يمكن تحقيق الخصوصية في المساكن، من خلال التصميم الداخلي الذي يفرق في المضاجع بين البنت والولد ، والاستئذان عند الدخول إلى غرفة الوالدين ، وأيضا حق الضيف بان جعل له فضاء خاصا للاستئذان (السقيفة عند مدخل المسكن) وغرفة الاستقبال والمرحاض الخاص بالضيف عند الحوش مباشرة، بينما فضاء الحرم (النساء) والمتمثل في المطبخ والغرف بعيدا ، وهنا يرفع الحرج عن الضيف ، وصاحب المنزل آمنا على حريمه. أما بالخارج ، فالفتحات صغيرة وعالية ، ولا تسمح بالمتطفلين بمراقبة الحريم ، والبيت يتجه نحو الحوش الداخلي ، وحتى السطح يحقق الستر والخصوصية.

الجواب السادس (03 ن)

كيف تتصرف في حالة عدم معرفتك للقوانين والتشريعات؟ اسأل مختصا ، أقوم بالبحث والاستكشاف والتعلم بالطريقة التقليدية والحديثة، أسأل من حدث معهم نفس الموقف. (لأن القانون لا يحمي المغفلين)

حسب رأيي ، أهم مرحلة من مراحل تطور التشريعات هي المرحلة الثانية، وهي التعويض بدل الثأر.

لأنها خطوة كبيرة اتخذت من أجل الحفاظ على الجنس البشري من الانقراض والظلم ، لأن المرحلة الأولى فيها الكثير من الظلم ، فلا يتعرض للظلم المعتدي فقط بل أفراد عائلته أو أقرباءه ، وهم لا ذنب لهم ، لذا أظن أن المعتدي المتعمد يستحق العقاب إذا لم يتب ويندم ويطلب الصفح من أهل المعتدى عليه ، أما إذا تاب فالدية أو التعويض المادي (ذهبا او نقودا أو أنعاما أو عقارا أو غيره.